

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الثالث
من عام 2025

29 أكتوبر 2025



المشاركون:

السيد/ سامي محفوظ - الرئيس التنفيذي بالوكالة

السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيد/ أحمد الشاذلي - المجموعة المالية هيرميس

أحمد:

صباح الخير ومساء الخير على الجميع. أنا أحمد الشاذلي. أود بالنيابة عن المجموعة المالية هيرميس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الثالث من عام 2025. ويسرني أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ سامي محفوظ، الرئيس التنفيذي بالوكالة والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببنك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، أحمد. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بأرباح الربع الثالث من عام 2025. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ سامي محفوظ، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة التي سنتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. وبإمكانكم الآن عرض أسئلتكم في صندوق المحادثة (Chat Box) وستصبح ظاهرة لجميع المشاركين. وبإمكانكم تقديم أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء وسنقوم بالرد عليها عند البدء بالجزء المخصص لذلك.

كما يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها مسبقاً. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في صفحة 10 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ سامي محفوظ، سامي.

شكراً، دلال.

سامي:

صباح الخير ومساء الخير على الجميع، وشكراً لكم على انضمامكم إلينا اليوم لمناقشة نتائج بنك الخليج للربع الثالث من عام 2025.

يعكس أداء بنك الخليج خلال الأشهر التسعة الأولى من العام التقدم المتواصل في تعزيز مركزه المالي، الذي يأتي مدفوعاً باستمرارية النمو في محفظة القروض وجودة الأصول ومتانة رأس المال. كما تعكس هذه النتائج المرونة التي يتمتع بها نموذج أعمالنا وقوة علامتنا التجارية والنهج السليم في إدارة مخاطر الائتمان لدينا.

لقد أصبح المناخ الاقتصادي والتشغيلي في الكويت أكثر مواتاة بشكل تدريجي، ومن المتوقع أن يساهم قرار بنك الكويت المركزي الأخير بخفض سعر الخصم إلى 3.75%، تماشيًا مع قرار الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة 25 نقطة أساس، في تهئية بيئة أكثر دعماً لنمو الائتمان وتحفيز النشاط التجاري. علاوة على ذلك، كانت العودة الناجحة لدولة الكويت إلى أسواق الدين، سواء على الصعيد المحلي عن طريق الإصدارات المنتظمة أو العالمي من خلال إصدار سندات دين سيادية بقيمة 11.25 مليار دولار أمريكي، التي شهدت إقبلاً منقطع النظير من المستثمرين وتم تسعير هذه السندات بفارق عائد يعد الأقل من بين إصدارات الأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن يساهم هذا الإنجاز والمقرونة بالزخم الإيجابي الناتج عن مشاريع التنمية في دعم الوضع الائتماني وتعزيز ثقة الشركات في الاقتصاد الوطني.

ومن بين التطورات الهامة الأخرى على الصعيد المحلي، تشريع قانون المطور العقاري الذي يمثل خطوة هامة في التعامل مع أزمة السكن الخاص. ويساهم هذا القانون الجديد في مساعدة المطورين العقاريين المؤهلين بالحصول على عقود طويلة الأجل لتنفيذ مشاريع سكنية، الأمر الذي يعزز الشفافية والمنافسة ويساهم في تسريع عجلة بناء وتسليم المساكن. ومن المتوقع أن تجذب هذه المبادرة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، بالإضافة إلى تحفيز نشاط الإقراض لتمويل المشروعات ودعم المطورين. كما يُمكن أن يساهم مع الوقت في تنويع انماط الطلب على الائتمان مما يخلق فرصاً جديدة للقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن يكون إقرار قانون التمويل العقاري الذي طال انتظاره، والذي سيتم من خلاله وضع الهيكل الأساسي للرهن العقاري في الكويت بمثابة الدعم المكمل لهذه الجهود وسيؤدي إلى خلق فرص جديدة لنمو الائتمان المحلي في كل من قطاعي الأفراد والشركات.

وفي ضوء هذه البيئة المتغيرة، يواصل بنك الخليج تقدمه بثبات وعزم نحو التحول الإستراتيجي إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبعد حصولنا مؤخراً على موافقة مبدئية من قبل بنك الكويت المركزي

[GBK Classification: PUBLIC]

للبدء في أنشطة التحول إلى بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية، قام البنك بوضع هياكل العمل الخاصة بالحوكمة وإنشاء فرق عمل لمجالات متعددة لتقوم بالإشراف على المتطلبات القانونية والتشغيلية وتلك المرتبطة بالمنتجات. ولهذا الغرض، توفر التدريب اللازم لموظفينا لبناء المهارات المطلوبة، كما نعمل عن كثب مع شركائنا في مجال التكنولوجيا للتأكد من جاهزية أنظمتنا وتوافقها مع متطلبات بنك الكويت المركزي. ونحن نحرز تقدماً جيداً بهذا الخصوص مع التركيز على استمرارية الأعمال والتميز في خدمة العملاء طوال فترة الاستعدادات للعملية الانتقالية.

وفي الوقت نفسه، يواصل بنك الخليج تقييم جدوى مشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة. ولهذا الغرض، قام خلال هذه الفترة المرحلية بتعيين جهات استشارية مالية وقانونية مستقلة لإجراء الدراسة والتقييم بشكل مفصل تحت إشراف مجلس الإدارة والجهات الرقابية المعنية. وسيتم الإعلان عن أي تطورات مستقبلية بهذا الشأن وفقاً لمتطلبات الإفصاح.

وبدخولنا الربع الأخير من هذا العام، نولي الأهمية الكبرى للمحافظة على استقرار الأعمال وتحقيق التقدم في برنامج التحول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، والاستعداد للمرحلة المقبلة من النمو. ونتعامل مع هذا التحول بكل إصرار وثقة بقدرة البنك على تحقيق القيمة والفائدة لجميع الأطراف المعنية.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن أخص لكم النتائج المالية في ستة نقاط أساسية:

أولاً، لقد حققنا صافي ربح بلغ 38.4 مليون د.ك. للأشهر التسعة الأولى من عام 2025، أي انخفاضاً بمقدار 1.8 مليون د.ك. أو 5% مقارنة بصافي الربح البالغ 40.2 مليون د.ك. المحقق في الأشهر التسعة الأولى من 2024.

ثانياً، حقق بنك الخليج دخلاً تشغيلياً وقدره 140.5 مليون د.ك، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 4% مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من العام 2024.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 5.9 مليار د.ك، أي زيادة منذ بداية العام حتى تاريخه بمقدار 229 مليون د.ك. أو 4% مقارنة مع 31 ديسمبر 2024. ويأتي هذا النمو في المقام الأول من قطاع الشركات.

رابعاً، لا تزال محفظة القروض لدينا تتميز بقوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.4% كما في 30 سبتمبر 2025، مقابل تغطية جيدة بلغت نسبتها 324% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

[GBK Classification: PUBLIC]

خامساً، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.3% كما في 30 سبتمبر 2025 بمصدة تبلغ 230 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 12%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 16.4% محققة بذلك مصدة بواقع 239 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بتصنيف في المرتبة "A" من قبل كبرى وكالات التصنيف الائتماني. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

◀ قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

◀ كما قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وتصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb-".

◀ كما قامت وكالة كاييتال إنتليجنس بتثبيت التصنيف الائتماني للعمليات الأجنبية على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وعليه، فإن بنك الخليج في وضع جيد يمكنه من البناء على التقدم المحقق في بيئة أعماله بدخوله الربع الأخير من 2025 من خلال التركيز على التحول الإستراتيجي والمحافظة على نمو محفظة القروض والتميز التشغيلي.

وبهذا، أترك المجال الآن إلى رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيزودنا بمزيد من التفاصيل عن البيانات المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2025. شكراً لكم. ديفيد؟

ديفيد: شكراً، سامي.

بالانتقال إلى الصفحة 3، يمكننا مشاهدة التغيير في صافي الربح من 40.2 مليون د.ك. إلى 38.4 مليون د.ك. الذي يمثل تراجعاً بواقع 1.8 مليون د.ك. أو 5%. إلا أن ذلك يعد تحسناً كبيراً عن النصف الأول من العام حيث بلغت نسبة التراجع 15%.

وبتحليل العناصر الماثلة أمامنا، يتضح أن التراجع الأكبر سُجل في إيرادات الفوائد بمقدار 20.5 مليون يليه الزيادة في المصروفات التشغيلية بمقدار 4.1 مليون، والتي كانت بمعظمها مدفوعة ببند المصروفات

[GBK Classification: PUBLIC]

الأخرى.

ولكن في مقابل ذلك، هناك انخفاضاً في كل من مصروفات الفوائد بمقدار 12.5 مليون د.ك وزيادة في الإيرادات من غير الفوائد بواقع 2.5 مليون د.ك وانخفاضاً في تكاليف الائتمان بواقع 7.8 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، أماننا تحليل مفصل لبيان الدخل

على السطر 1، نرى أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 20.5 مليون د.ك أو 7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2025 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تأثير عملية إعادة تسعير القروض بعد خفض الفائدة بنسبة 25 نقطة أساس على الدينار الكويتي و 100 نقطة أساس على الدولار الأمريكي في الفترة من سبتمبر وديسمبر من عام 2024. هذا، بالإضافة إلى قيام بنك الكويت المركزي في 18 سبتمبر 2025 بخفض سعر الخصم مرة أخرى بواقع 25 نقطة، من 4% إلى 3.75% تماشياً مع خفض سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، لكن التأثير على الدخل خلال هذا الربع كان ضئيلاً.

ورغم التراجع عن العام الماضي، فقد شهدت إيرادات الفوائد تحسناً على أساس ربع سنوي ابتداءً من الربع الأول من عام 2025، مما يعكس النمو في الأصول المدرة للفوائد.

وعلى السطر 2، انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 12.5 مليون د.ك. أو 7% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى السطر 3، نرى أن صافي إيرادات الفوائد بلغت 109.3 مليون د.ك.، مما يمثل تراجعاً بواقع 7% للأشهر التسعة الأولى من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى السطر 4، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بواقع 2.5 مليون د.ك أو 9% لتصل إلى 31.2 مليون د.ك للأشهر التسعة الأولى من عام 2025 كما نمت بواقع 20% من الربع الثاني إلى الربع الثالث. ويُعزى هذا التطور الإيجابي بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الإيرادات من الرسوم، والتي تُعد من المجالات الأساسية التي يركز عليها البنك.

وعلى السطر 5، نرى أن الدخل التشغيلي للأشهر التسعة الأولى من عام 2025 تراجع بمقدار 5.5

[GBK Classification: PUBLIC]

مليون د.ك أو 4%. ومع ذلك نجد أنه قد تحسن في الربع الثالث بمقدار 1.0 مليون د.ك أو 2% مقارنة بالربع الثاني، الذي أظهر أيضاً تحسناً مقارنة بالربع الأول.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 4.1 مليون أو بنسبة 6% عن العام السابق خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل أساسي من بند المصروفات الأخرى نتيجة لمجموعة من المبادرات الاستراتيجية المستمرة .

وعلى السطر 7، انخفض الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 9.6 مليون د.ك أو 12% ليصل إلى 69.0 مليون د.ك في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025.

وعلى السطر 8، نرى التكلفة الائتمانية قد بلغت 27.0 مليون د.ك في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مما يعكس تراجعاً بواقع 7.8 مليون د.ك أو 22% مقارنة بالعام الماضي. ويعزى هذا التحسن بشكل كبير إلى ارتفاع المبالغ. وعلى أساس ربع سنوي، نجد التكلفة الائتمانية قد ازدادت بمقدار 1.9 مليون د.ك أو 26% مقارنة بالربع الثاني، إلا أنها كانت أقل بشكل ملحوظ بمقدار 4.7 مليون د.ك أو 33% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024.

وعلى السطر 9، بلغت المخصصات العامة 1.7 مليون د.ك في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 والتي كانت مماثلة للعام الماضي. علماً أنه يتعين وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي تخصيص 1% من رأس المال الإضافي ضمن المخصصات العامة لتغطية القروض غير الحكومية المسجلة خلال الفترة المرحلية.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 5، يمكننا الاطلاع على الميزانية العمومية للبنك.

على السطر 7، نجد صافي القروض والسلف البالغ 5.7 مليار قد ارتفع بنسبة 2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبنسبة 4% منذ بداية العام حتى تاريخه، وتظل أعمال قطاع الشركات هي المحرك الأساسي لهذا النمو في محفظة قروض البنك.

على السطر 12، نرى أن إجمالي الأصول قد ازداد بنسبة 2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وكذلك منذ بداية العام حتى تاريخه حيث وصل إلى 7.6 مليار. وتُعزى الزيادة بشكل أساسي إلى نمو صافي القروض والسلف وكذلك ارتفاع أرصدة السندات الحكومية في الربع الثالث مقارنة بنهاية عام 2024 ونفس

[GBK Classification: PUBLIC]

الفترة من العام الماضي.

على السطرين 14 و15، بلغ إجمالي الودائع 5.6 مليار، أي زيادة بمقدار 25 مليون أو بنسبة 0.4% مقارنةً بداية العام حتى تاريخه، وتراجعاً بمقدار 111 مليون أو 2% عن العام الماضي. وبلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا 27.1% في الربع الثالث من عام 2025، وهو انخفاض بسيط عن مستوى الربع الرابع من عام 2024 البالغ 27.7% ومستوى الربع الثالث من 2024 البالغ 28.1%. ويعتبر هذا التراجع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير ظاهرة في القطاع المصرفي، إلا أن الانخفاض لدى مصرفنا كان بوتيرة أبطأ. حيث شهد السوق تراجعاً في المعدل من 30% في الربع الرابع إلى 28.4% بحلول نهاية شهر أغسطس.

على السطر 16، ارتفع بند الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 52% مقارنةً بنفس الفترة العام الماضي، وبنسبة 46% منذ بداية العام حتى تاريخه، ويعزى السبب في المقام الأول إلى حصول البنك على تسهيلات قرض مشترك غير مضمون طويل الأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام.

بالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.4% كما في نهاية الربع الثالث من 2025 حسبما هو موضح في السطر 23، أي أعلى بنسبة 0.1% عن العام الماضي. كما لا نزال نحتفظ بنسبة تغطية جيدة والتي تبلغ 324% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 30 سبتمبر 2025 بلغت المخصصات الإضافية لدى البنك 99 مليون د.ك. مما يمثل 37% من إجمالي المخصصات.

وبالاطلاع على الرسم البياني إلى اليمين أعلى الصفحة، ترون أن نسبة قروض المرحلة الأولى قد تراجعت إلى 95.6%، بينما ارتفعت قروض المرحلة الثانية إلى 3.0%، وظلت قروض المرحلة الثالثة كما هي عند 1.4% هي نفسها كما في 31 ديسمبر 2024، علماً أن معظم قروض المرحلة الثالثة تتألف من قروض قطاع الأفراد.

ويوضح الرسم الموجود في الجانب الأيمن السفلي من الصفحة التطور الزمني الحاصل في قروض المرحلة الثانية والثالثة، فتجدون أن نسبة قروض المرحلة الثانية قد ارتفعت من أدنى مستوى لها على الإطلاق البالغ 1.9% ولكنها لا تزال أقل بكثير عند مقارنتها بالنسب السابقة. أما قروض المرحلة الثالثة فلا تزال [GBK Classification: PUBLIC]

منخفضة ومحافظة على استقرارها.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 7، في أعلى اليسار، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لدينا 14.3%، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

في أسفل اليسار، نرى أن نسبة كفاية رأس المال لدينا قد بلغت 16.4%، وهي أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن كلا النسبتين غير شاملتين الأرباح المرحلية للأشهر التسعة الأولى من عام 2025.

وقد زادت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، الموضحة في أعلى اليمين، بنسبة 2.3% منذ بداية العام حتى تاريخه، مدفوعة بشكل أساسي بنمو محفظة القروض حتى تاريخه والتغيير في مزيج الأصول.

في أسفل اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي لمصرفنا 9.3% كما في 30 سبتمبر 2025، وهي أقل قليلاً من النسبة البالغة 9.8% المسجلة كما في 31 ديسمبر 2024، ولكنها أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية الفصلية والتي بلغت 254%. وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر التي بلغت 108%. وتجدر الإشارة إلى أن النسبتين لا تزالان أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 100%، مما يدل على قوة أوضاع السيولة لدى البنك وقدرته في الحصول على التمويل.

وفي الختام، يعكس أداء الربع الثالث تقدماً قوياً في تعزيز المركز المالي للبنك، مدفوعاً بالنمو المتواصل في محفظة القروض وجودة الأصول ومتانة رأس المال. وبدخولنا الربع الأخير من العام، نواصل التفاؤل والتركيز على اتباع أسلوب متحفّظ ومتوازن في منح الائتمان وفي إدارة المخاطر، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وإتمام أولوياتنا الإستراتيجية.

والآن، العودة إلى السيدة/ دلال لفقرة الأسئلة والأجوبة.

شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فإذا رغبت في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في

دلال:

[GBK Classification: PUBLIC]

صندوق المحادثة (chatbox).

وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول ترتيبها وجمعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

والآن سننتقل إلى الأسئلة.

دلال (س1): وردنا عدد من الأسئلة حول صافي هامش الفائدة. تعرضت هوامش الربح الى الضغط خلال هذا الربع من العام بعد التعافي خلال الربع الثاني. كيف لنا تقييم التطور في صافي هامش الربح خلال الفترة المقبلة؟ ديفيد؟

ديفيد (ج1): في الربع الثالث، رأينا كيف انخفض إجمالي صافي هامش الفائدة من الربع الثاني بمقدار 9 نقطة أساس على الرغم من بقائنا أعلى بمقدار 5 نقطة من مستويات الربع الأول.

ولقد ذكرت في لقاء المستثمرين في الربع الثاني أن سوق الودائع بالعملة المحلية قد أصبح تنافسياً للغاية مما يشكل ضغطاً تصاعدياً على تكلفة الأموال، كما رأينا استمرارية لهذا التوجه طوال الربع الثالث. وبالتالي، فقد ارتفعت تكلفة التمويل بالعملة المحلية من الربع الثاني إلى الربع الثالث، وبالرغم من أننا شهدنا انخفاضاً بسيطاً في تكلفة التمويل بالعملات الأجنبية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتعويض الزيادة.

في حين ظلت عوائد الدخل مستقرة من الربع الثاني إلى الربع الثالث، وبالتالي فقط كان الانخفاض في هامش الفائدة في هذا الربع من العام مدفوعاً بالكامل بالزيادة في تكلفة التمويل.

وكما تعلمون، فقد تم تخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على كل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي في منتصف سبتمبر، ولكن التأثير في الربع الثالث على عوائد الدخل وتكلفة التمويل للعملياتين يكاد لا يُذكر. ولكن هذا التأثير سيتوسع بشكل أكبر خلال الربع الأخير من العام بأكمله. وبما أن إعادة تسعير الأصول تتم قبل إعادة تسعير الالتزامات، خاصة بالنسبة للودائع بالعملة المحلية، فإن التوقعات للهامش بشكل عام هو انخفاضه، حتى مع عدم حصول أي تخفيض لسعر الفائدة بعد ذلك.

دلال: شكراً لك يا ديفيد.

دلال (س2): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو محفظة القروض. ديفيد؟

ديفيد (ج2): لقد كان النمو في محفظة القروض لدينا ثابتاً بشكل أساسي في الربع الثالث، وكانت قروض الأفراد والشركات بنفس مستوياتها السابقة مقارنةً بنتائج النصف الأول من العام. ومع ذلك، شهدت المحفظة نمواً بلغ 4% منذ بداية العام حتى تاريخه.

والآن، بالنسبة لقطاع الشركات، لقد أبرمنا العديد من الصفقات الجديدة التي تم تسجيلها في الدفاتر في الربع الحالي، ولكن قابلتها بعض عمليات تسوية القروض، وبالتالي لم نحقق صافي نمو في إجمالي المحفظة، وفي الوقت نفسه نحن بصدد عقد عدد كبير من الصفقات ونتوقع أن يكون الربع الأخير مرحلة جيدة من حيث نمو محفظة قروض الشركات. وعندما نقارنه نمو محفظة الشركات لدينا مع القطاع المصرفي، نجد أننا نحقق نمواً بنسبة 7.4% منذ بداية العام حتى تاريخه مقارنةً بالقطاع الذي حقق نسبة نمو بلغت 8.3% كما في نهاية أغسطس. وعليه، فإن نتائجنا متماشية تقريباً مع نمو القطاع، ولكن بإمكاننا أن نتفوق عليه في الربع الأخير من العام بفضل مجموعة الصفقات القوية التي سنقوم بإبرامها قريباً.

وعلى الرغم من أن نمو قروض الشركات كان ثابتاً خلال هذا الربع، إلا أن هناك أداءً قوياً في الدخل من الرسوم، وهو مجال تركيز استراتيجي للبنك. وفي الواقع، كان إجمالي الدخل من الرسوم في الربع الثالث هو الأعلى منذ بداية عام 2023.

وبالنسبة لقطاع الأفراد، وبالرغم من ثبات النمو في الربع الثالث، إلا أنه يعتبر تغيراً نسبياً عن المراحل الفصلية السابقة التي شهدت انخفاضاً. ونحن نتوقع نتائجاً أفضل في الربع الأخير لأن الطلب سوف يرتفع بفضل التخفيض الأخير لأسعار الفائدة وأي تخفيض مستقبلي قد يحدث في الربع القادم. ولدعم النظرة المستقبلية التي تتوقع نمو محفظة الأفراد، نحن نعمل بنشاط على توسيع نطاق المنتجات والبدء في استهداف قطاعات جديدة من العملاء.

وبالنظر إلى المستقبل، فقد قدمنا في بداية العام توجيهات تفيد بأن نمو القروض للعام الكامل سيكون في حدود منتصف خانة الآحاد، ولكن بإمكاننا أن نحقق نمواً أكبر في حال تحققت الصفقات القوية المرتقبة في قطاع الشركات.

دلال: شكرا لك يا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

دلال (س3): ما هو التأثير على صافي هامش الربح تجاه تغير بمقدار 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة بالدولار الأمريكي والدينار الكويتي؟ ديفيد؟

ديفيد (ج3): بخصوص الدينار الكويتي، فالتأثير يبلغ 2.2 مليون، وبالنسبة للعملة الأجنبية فيقدر بحوالي نصف مليون، وذلك بافتراض حدوث تحرك موازٍ على جانبي الميزانية.

دلال (س4): هل من مستجدات بشأن الاندماج مع بنك وربة؟ وما المتوقع من ناحية الإجراءات والجدول الزمني؟

سامي (ج4): بينما لا يمكنني التعليق مباشرة على سير العملية أو الجدول الزمني، أؤكد مجدداً ما ذكرته سابقاً بأن المستشارين الماليين والقانونيين المستقلين قد تم تعيينهم لإجراء تقييم شامل تحت إشراف مجلس الإدارة والجهات الرقابية المعنية. وسيتم الإفصاح عن أي تطورات مستقبلية وفقاً لمتطلبات الإفصاح المعمول بها.

(استراحة قصيرة)

دلال (س5): شهدنا انتقالاً من إصدارات سندات بنك الكويت المركزي إلى سندات الحكومة الكويتية. هل يمكنكم التعليق على تأثير ذلك على عوائد الأصول؟ سامي؟

سامي (ج5): لأكون دقيقاً في هذا الموضوع، ما نراه هو انتقال في الإصدارات من بنك الكويت المركزي إلى الحكومة الكويتية، بحيث تتولى الحكومة هذه المهمة من جديد. أما فيما يتعلق بتأثير ذلك على عوائد الأصول، فهو تأثير طفيف جداً، نظراً لصغر حجم الإصدارات، وكما ذكرت فهي عملية انتقال وليست زيادة في المعروض يمكن أن تؤثر على عوائد الأصول حتى الآن. قد يتغير ذلك مستقبلاً، ولكن حتى اللحظة هو انتقال بحت دون تأثير جوهري.

دلال: شكرا لك يا سامي.

أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية المواضيع والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء.

إن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني.

[GBK Classification: PUBLIC]

كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً
على مشاركتكم اليوم.

وبهذا، نختم لقاءنا لليوم.

